الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2-

كلية الحقوق و العلوم

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس :الملتقـــى

طلبة السنة الثالثة حقوق –القسم العام-

السداسي الثاني

من إعداد الدكتورة:لحول سعاد

السنة الجامعية :2025-2026

مقدمة

إن دراسة منهجية البحث العلمي تعتبر من بين الدراسات و المحاضرات التي يتلقاها الطالب في الجامعة، و التي يتكرر دراستها في مساره الدراسي،على اعتبارها المساعد له في رسم طريقه و تكسبه الأسلوب و الطريقة الصحيحة للتعامل مع مختف المشاكل و المسائل القانونية، و يتم هذا عن طريق تلقينه و تزويده بأدوات التحليل و التعليق و المناقشة البناءة بحيث تكون له شخصية قانونية قادرة على مناقشة كل المسائل و حل المشاكل بطرق منهجية و مرتبة.

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية، إلى طرق وإجراءات علمية وعملية منطقية صارمة ودقيقة، يجب احترامها والتقيد بها ، و هذا لكي يتمكن الباحث من إعداد بحثه بصورة سليمة وناجحة،وتعتبر هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع.

تعتبر منهجية البحث العلمي من ضرورات العصر الحديث و بها تقاس مدى تطور المجتمعات،فمعرفة الباحث القانوني لقواعد منهجية البحث لها أهمية بالغة و عدم التقيد بها و جهلها تجعله ناقصا و غير دقيق و لا يوصلنا إلى نتائج علمية.

تهدف هذه المحاضرات إلى تعليم الطالب كيفية إعداد بحث علمي ممنهج من خلال تلقينه لدروس في مفهوم البحث العلمي ثم الشروط الواجب توفرها في الباحث ثم تعليمه لمختلف المراحل التي يمر بها الباحث لإنجاز البحث.

و لإثراء الموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذه المحاضرات إلى محورين:

المحور الأول:ماهية البحث العلمي

1-تعريف و شروط البحث العلمي.

2-أنواع البحث العلمي.

3-خصائص البحث العلمي.

4-أدوات البحث العلمي.

المحور الثاني:مراحل عداد البحث العلمي

1-مرحلة اختيار الموضوع و وضع الإشكالية

2-مرحلة جمع المصادر و المراجع

3-مرحلة القراءة و تخزين المعلومات

4-مرحلة تقسيم و تبويب البحث

5-مرحلة الإخراج النهائي للموضوع

المحور الأول:ماهية البحث العلمي

لقد ظهرت الطريقة العلمية في البحث منذ عصور طويلة نتيجة للجهود المبذولة من طرف العلماء ، و أول ملامحها تبينت في نهاية القرن 16 و بداية القرن 17 على يد "فرنسيس بيكون" و الذي اقترح بناء النتائج على أساس مجموعة من الوقائع و الملاحظات التي يمكن جمعها،ثم تطور هذا الأمر على يد "نيوتن" و "غاليليو" أين ظهر المنهج العلمي أو الطريقة العلمية، كما حدد "جون ديوي" في كتابه "كيف نفكر"خطوات المنهج العلمي كما يلي:1-الشعور بالمشكل.2-تحديد المشكل.3-وضع فروض أو حلول مؤقتة.4-استنباط نتائج الحلول المقترحة.5-اختبار الفروض، و هناك باحثون اقترحوا خطوات أخرى و بترتيب آخر، و لكن ليس بالضرورة التقيد بهذا الترتيب بل يمكن للعقل البشري أن ينتقل من خطوة أولى إلى ثانية ثم يعود للأولى حسب الحالة، و الذي يهمنا هو تحديد المشكلة أولا ثم الانتقال إلى المراحل المتبقية.

لكي يتم تحديد مفهوم البحث العلمي علينا التطرق إلى تعريفه و انواعه و خصائصه و أدواته

أولا:تعريف و شروط البحث العلمي

1-تعريف البحث العلمي:

قبل التعرف على البحث العلمي نقوم بتعريف المنهجية و التي نقصد بها تعليم الفرد كيفية استخدام قدراته العقلية و الفكرية على أحسن وجه للوصول للنتائج بأقل جهد و وقت قصير[1].

أما المنهج فهو كلمة مشتقة من فعل نهج و أصلها من اللاتينية يونانية و تعني البحث و النظر و المعرفة و بالعربية تعني الطريق أو المسار أو النظام ، أي أنه وسيلة معينة تؤدي إلى غاية،أما المنهج العلمي هو خطة منظمة للعديد من العمليات الحسية و الذهنية بهدف الكشف عن الحقيقة.

كما عرف المنهج بالمعنى الاصطلاحي هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة إذا كنا جاهلين بها، و إما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها[1].

[1] -علي مراح،منهجية التفكير القانوني،نظريا و علميا،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية،2007،ص 98.

نتطرق إلى تعريف البحث العلمي من الناحيتين اللغوية و الاصطلاحية.

أ-لغة: البحث يعني أن تسأل أو تطلب أو تسخير عن شيء معين،أو هو الطلب و التفتيش بقصد الوصول الى الحقيقة [2]، أما العلمي فهي كلمة تنسب إلى العلم و الذي معناه المعرفة و الدراية و إدراك الحقائق و الإحاطة و الإلمام بها.

ب-اصطلاحا: هناك عدة تعاريف نذكر منها: أن البحث العلمي هو قيام الباحث بجمع المعلومات المتوفرة عن موضوع البحث و ترتيبها بصورة جديدة لتدعيم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءا و وضوحا.

كما عرف بأنه:المحاولة الدقيقة للتوصل إلى حل المشكلات التي تؤرق الانسان و تحيره.

كما عرفه البعض بأنه:هو عملية تقصي منظمة باتباع أساليب و مناهج علمية محددة للحقائق العلمية موثوق من مصداقيتها بغرض التأكد من صحتها و تعديلها أو إضافة الجديد لها[3].

أو هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول لحل للمشكل المطروح، و هذا عن طريق التقصي الشامل و الدقيق للأدلة و الشواهد التي تتصل بالمشكل[4].

2-شروط البحث العلمي:

1-وجود مشكلة تستدعي عملية البحث.

2-توافر الأدلة التي تحتوي على الحقائق.

3-تحليل الأدلة بشكل دقيق و تصنيفها.

4-استخدام العقل و المنطق لترتيب الأدلة.

---

[1] -عبد الوهاب ابرهيم ابو سليمان،كتابة البحث العلمي و مصادر الدراسات القرآنية و السنة النبوية و العقيدة الإسلامية، دار و مكتبة الهلال،بيروت،لبنان 2008،ص 28.

[2] -سيف الاسلام سعد عمر،الموجز في منهج البحث العلمي في التربية و العلوم الانسانية،دار الفكر،دمشق،الطبعة الأولى،2009،ص 9

[3] -مروان عبد المجيد ابراهيم،أسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى ،2000،ص 15

[4] -أحمد بدر، أصول البحث العلمي و مناهجه،المكتبة الاكاديمية، الكويت،1977،ص 22

5-استخدام الموضوعية في التحليل و الترتيب و التركيب.

6-الوصول إلى الحل النهائي للمشكلة المطروحة و تكون في شكل تعميم.

ثانيا:**خصائص البحث العلمي**

يعتمد البحث العلمي على الطريقة العلمية و التفكير الواعي بالمشكلة المراد حلها، فهو يمتاز بعدة خصائص نذكرها:

1-الموضوعية:

يقصد بها حصر الدراسة و تكثيف الجهد في إطار البحث، و أيضا تجرد الأفكار من النزعات الشخصية فالهدف من البحث هو الوصول إلى الحقيقة مدعمة بالأدلة دون غيرها من العوامل الشخصية و الخارجية،فهي تفكير نقدي يقوم على التمييز و الضبط و الدقة[1].

2-البحث العلمي هو بحث منظم و مضبوط:

يعني أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم دقيق و مضبوط و مخطط،بحيث أن القوانين و النظريات تحققت و اكتشفت بواسطة نشاط عقلي منظم و ليست وليدة الصدفة،مما يكسي البحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه، و لذا وجب على الباحث الالتزام بخطوات و طرق المنهج العلمي في البحث ليصل لنتائج دقيقة[2].

3-البحث العلمي بحث حركي تجديدي:

إن البحث العلمي ينطوي دائما على التجديد فهو ليس خاملا، و هدفه تجديد المعرفة المستمر مع التطور.

4-البحث العلمي بحث عام و معمم:

أي أنه لا يخص الباحث لوحده فهو يستفيد منه الجميع و يكون في متناولهم، و هو عام أي يتناول كل مجالات العلوم.

5-المنهجية و الوضوح:

نقصد بها طريقة تنظيم المعلومات بحيث يكون عرضها منطقيا سليما و متدرجا من السهل إلى الصعب و من المعلوم إلى المجهول و من المسلمات إلى الخلافيات.

---

[1] -علي مراح،المرجع السابق ،ص 54.

[2] -محمد الصاوي، محمد مبارك ، البحث العلمي،أسسه و طريقة كتابته،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،1992 ،ص 8.

أما الوضوح فيقال وضح الشيء أو الأمر أي بان و ظهر وضح الموقف أي انكشف و صار مفهوما،و يقال واضح وضوح الشمس أي لا مجال فيه للشك أو عدم الفهم[1].

فالوضوح هو أن يستعمل الباحث أسلوب كتابة سليم و مباشر يسهل وصول أفكاره لغيره، و استعمال المصطلحات الواضحة و الترابط بين الأفكار،كما عليه توضيح أهداف البحث من خلال الطرح السليم للإشكالية[2]،كذلك توضيح المنهج المتبع في الدراسة ليس كتابة في المقدمة بل نلمسه أيضا من خلال طرح الأفكار و عرض المتن.

6-علمية البحث والجودة و الدقة و التقسيم:

نعني بها حسن اختيار الموضوع و معالجته و تحليل أفكاره و جودة المناقشة و إظهار بصمة الباحث فيه،و التقسيم السليم للبحث مع تناسب الهوامش و تنوع المصادر و المراجع.

و لكي يكون البحث دقيقا يجب على الباحث احترام مجال تخصصه و اهتماماته العلمية، و الوقت المخصص لكل نوع من البحوث و الدقة في اختيار العنوان و استعمال المصطلحات المناسبة و المصادر و المراجع و المنهج الملائم لبحثه و امتلاك دقة الملاحظة.

7-الاعتمادية:

من الفعل اعتمد يعتمد اعتمادا و عمادا، و عمود و تعني اتكأ أو استند[3]،فالبحث العلمي يجب أن يعتمد على بعض المراجع و المستندات التي تزيد من مصداقية المعلومات و قوته و جدواه، و منه فعلى الباحث الاستناد على معلومات صحيحة من خلال:

-الاعتماد على المصادر و المراجع العامة و المتخصصة.

-الاعتماد على ما توصلت إليه البحوث السابقة من نتائج،فالوصول الى حل المشكل قد يكون بداية الانطلاق لمشكل جديد.

-الاعتماد على أقوال و آراء الآخرين لاسراد الموضوع بالتأييد أو التقييد أو التعديل، و لهذا وجب الانطلاق من المعلوم إلى المجهول بطريقة استنباطية للتمكن من استقراء حقائق علمية جديدة،بحيث يكون هناك ترابط و تواصل منطقي و علمي في خطوات البحث بحيث كل مرحلة ترتكز على سابقتها بأسلوب مقنع و مثبت.

---

[1] -لعموري سعيدة،منهجية البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر،جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،السنة الجامعية 2025/2024،ص 135.

[2] -المرجع نفسه،ص 10

[3] -لعموري سعيدة،المرجع السابق،ص 136.

8-التنبؤ:

لا يتوقف البحث العلمي عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الظواهر،بل يمتد إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث في حالة طبقنا هذه النظريات في حالات جديدة، و لكي تكون هذه التنبؤات مقبولة لابد من التحقق من صحتها[1]،فنلاحظ القدرة العالية في الوقت الحاضر على التنبؤ بحدوث العديد من الظواهر مثل ظاهرة الكسوف[2].

ثالثا:أنواع البحوث العلمية

تتنوع البحوث العلمية بحسب الحقائق و الظواهر التي تعالجها و أيضا على أساس النتائج المتوصل إليها،فقد تكون البحوث تنقيبية استكشافية، و قد تكون تفسيرية نقدية و قد تكون كلية شمولية كاملة، و قد تكون استطلاعية أو بحوث وصفية تشخيصية و قد تكون بحوث و دراسات تجريبية، و بحوث أكاديمية.

1-البحث التنقيبي الاسكتشافي:

هو بحث يدور حول حقيقة جزئية يسخر فيها الباحث كل جهده فيها، كالطبيب الذي يبحث في مدى فعالية دواء معين، أو الباحث التاريخي الذي يبحث في السيرة الذاتية لشخصية معينة.

2-البحث التفسيري النقدي:

يكون دور الباحث هو مناقشة الأفكار و نقدها و التوصل إلى نتيجة للخروج بالرأي الراجح، و يجب توفر ثلاث شروط:

-أن تكون المناقشة و تدور حول أفكار أو نظريات موجودة و مصاغة مسبقا ،فدور الباحث هو البحث عن الحل الراجح.

-أن ينطلق الباحث من مشكلة حقيقية ليصل إلى نتيجة تكون عبارة عن ترجيح لأحد الحلول.

-أن تبنى الحلول على أسباب منطقية و معقولة.

3-البحث الكامل:

[1] -فريدة سقلاب،محاضرات في منهجية البحث العلمي،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم الحقوق،جامعة بجاية،2018/2017،ص 12.

[2] -محمد عبيدات و آخرون،منهجية البحث العلمي،(القواعد و المراحل و التطبيقات)،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،1999،ص 18

هو بحث يجمع بين النوعين السابقين،فهو يجمع بين التنقيب و التفسير فالباحث يكشف الحقيقة ثم يجمع كل الحقائق و يفسرها و ينقدها ثم يخرج بحل يكون قابلا لإثبات صحته، كما يستعمل فيه أسلوب التعمق و الشمولية و التعميم.

و يشترط في البحث العلمي الكامل ما يلي:

1-وجود مشكلة تتطلب حلا علميا.

2-اكتشاف حقيقة معينة و قيام أدلة على وجودها.

3-تفسير الأدلة و الحقائق و الحجج و الآراء و نقدها نقدا موضوعيا علميا.

4-التوصل إلى حل علمي نهائي و إجابة حقيقية عن المشكلة المطروحة.

4-البحث العلمي الاستطلاعي:

هو البحث الذي يهدف إلى اكتشاف المشكلة فقط،فهنا تكون المشكلة جديدة و تعتبر تمهيدا لبحوث أخرى تستوجب إيجاد حل لها.

5-البحث الوصفي التشخيصي:

يهدف إلى التعرف على الظاهرة كما و كيفا، فيقوم الباحث بتحديد أوصافها و خصائصها و مقوماتها فهنا يسهل عليه التعرف عليها و مقارنتها بباقي الظواهر.

6-البحث التجريبي:

هو ذلك البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة و التجارب الدقيقة لإثبات صحة الفرضيات.

7-البحوث الأكاديمية:

هي تلك البحوث التي يقوم الطالب بإعدادها أثناء مزاولته للدراسة الجامعية و تكون تحت إشراف الأستاذ، بحيث يقوم الطالب باختيار عنوان البحث و بيان الخطة و جمع المراجع ثم تحرير البحث في صورته المطلوبة منه، و الهدف من البحث الأكاديمي:-تدريب الطالب على جمع المادة العلمية و ترتيبها ترتيبا منطقيا-تحمل المسؤولية –تعويد الطالب على حب العمل البحثي و التفاني فيه و الإخلاص له[1]، و من بينها:

أ-البحوث الصفية:

1 -مسعد عبد الرحمان زيدان،مناهج البحث في العلوم القانونية،دار الكتب القانونية،دار شتات للنشر و البرمجيات، مصر، 2007،ص 112-115.

يقصد بها البحوث التي يقوم بها الطلبة في حصة الأعمال الموجهة و التي تتميز بالقصر، و هي مطابقة لبرنامج المحاضرات و تطبيق لها و تكون تحت إشراف الأستاذ المطبق، و تهدف إلى تعليم الطالب لمنهجية إعداد البحث العلمي و تكون كمعيار لتقييمه.

ب-الرسالة أو مذكرة التخرج:

و هي عبارة عن رسالة الماجستير بالنسبة للنظام التقليدي أو الكلاسيكي و يقابلها الماستر في نظام (L M D)، و يكون عدد صفحاتها أكثر من 100 ورقة و تتم وفق المنهجية التي تحددها الجامعة و الأستاذ المشرف، و الحصول على هذه الرسالة شرط أساسي لتكملة الدكتوراة أو المشاركة في مسابقتها[1].

ج-الأطروحة:

تتميز هذه الأطروحة بالأصالة و الجدية، و يقدم فيها الباحث شيء جديد مختلف عما قدمه البحثين السابقين في هذا المجال، و يكون عدد صفحاتها أكبر من الماستر و بمنهجية علمية دقيقة و تحليلية و معمقة.

د-المقال:

و هي أن يقوم الباحث أو الأستاذ أو طالب الدكتوراة بإعداد مقال علمي في أي موضوع و يناقش إشكالية مطروحة و يقدم الحلول، كما يمكن لهذا المقال أن يكون شرطا لترقية الاستاذ أو لمناقشة الدكتوراة بالنسبة للطالب.

ه-المداخلة:

و تكون عبارة عن بحق يقدم و يلقى في الملتقيات عكس المقال الذي ينشر في المجلات العلمية، و غالبا ما يحدد عدد الصفحات.

4-أدوات البحث العلمي:

نعني بها مجموعة الوسائل التي تخدم البحث، و تسهل للباحث في جمع المعلومات و التنظيم و التحليل و التصور و نشر نتائج البحث، و لذا يجب على الباحث أن يكون ملما بها و قد

[1] -أحمد إبراهيم عبد التواب،أصوص البحث العلمي في علم القانون،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الاسكندرية،ص 64.

يستخدم في بحثه أكثر من طريقة،تتمثل أدوات البحث العلمي في:الملاحظة،الاستبيان،المقابلة و الاختبارات.

أ-الملاحظة: تعتبر من أقدم أدوات البحث العلمي و تستخدم في جمع المعلومات من خلال مراقبة الظاهرة في ظروفها مما يعطي للباحث القدرة على التنبؤ بنتائجها،و على الملاحظ تحديد الهدف من الملاحظة و مجالها و مكانها و زمانها،إعداد بطاقة ملاحظة لتسجيل المعلومات التي جمعها من خلال ملاحظته، و التأكد من صدق الملاحظة بواسطة إعادتها لأكثر من مرة

ب-الاستبيان:عبارة عن استمارة تشمل على مجموعة من الأسئلة مرتبة، و كل سؤال له خيارات و يمكن منح خيار آخر يتمثل في إعطاء رأي المبحوث، و قد يكون الاستبان مقيدا أين تكون الاجابة بين "نعم" أو " لا" و قد يكون مفتوحا أين يترك للمستجوب حرية اختيار الجواب.

يمكن رسال الاستمارة عن طريق البريد أو توصيله مباشرة للمعني، و أحسن طريقة هو أن يملأ الباحث بنفسه الاستمارة من المعني و فيما بعد يقوم بعملية تسجيل الإجابات و الملاحظات[1].

ج-المقابلة:يستعملها الباحث في جمع البيانات في بحثه، و هذا في الجانب التطبيقي للبحث بحيث يكون هناك نقاش بين الباحث و أفراد عينة الدراسة، و هذا بهدف الوصول إلى نتائج علمية تؤكد أو ترفض الفرضيات المقترحة مسبقا.

د-الاختبارات: تسمح للباحث بقياس التوجهات و السمات المرتبطة بالفرد أو المجموعة محل الدراسة عن طريق طرح الأسئلة و الصور عليهم، و لها عدة أنواع: الاختبارات الدراسية،الاختبارات النفسية،اختبارات المهارات،اختبارات ذات الأسئلة المفتوحة،اختبارات ذات الأسئلة المحددة،الاختبارات المصورة....

ه-الاحصائيات:قد يحتاج الباحث إلى جمع البيانات و المعلومات حول ظاهرة ما ، و لتحقيق ذلك عليه باتباع أساليب الاحصائيات عن طريق مثلا ترجمة نتائج بحثه على شكل أعمدة أو دوائر أو فقراتأو جداول..،و من بين أساليب الإحصاء المستخدمة في البحث العلمي:الأسلوب الإحصائي الوصفي و الأسلوب الإحصائي التحليلي أو الاستنتاجي.

المحور الثاني:مراحل إعداد البحث العلمي

[1] -عمار بوحوش،محمد ذنيبات،مناهج البحث العلمي و طرق عداد البحوث،الطبعة 9،ديوان المطبوعات الجامعية،2022،ص 67.

تمر عملية إعداد البحث العلمي بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة متكاملة ومتناسقة، في تكوين وبناء البحث وإنجازه، وسنتناول في هذا المحور مرحلة اختيار الموضوع وتحديد المشكلة، ومرحلة جمع المادة العلمية وتخزينها،مرحلة القراءة و التفكير، مرحلة تقسيم الموضوع،مرحلة التحرير و الكتابة و مرحلة وضع البحث في شكله النهائي

أولا:مرحلة اختيار الموضوع

تعتبر من أولى الخطوات التي يمر بها الباحث، فعند اختياره لعنوان بحثه تتضح له الاتجاهات و المنهجية الملائمة و المناسبة التي سوف تعالج الموضوع المختار، و على الباحث هنا التريث في عملية الاختيار حتى لا يقع في مشكل تغيير العنوان فيما بعد، و يكون هذا الاختيار لعدة عوامل مقسمة بين الذاتية و الموضوعية.

أ- عوامل اختيار الموضوع:

إن اختيار الباحث لعنوان بحثه يعتريه مجموعة من العوامل منها الشخصية أو الذاتية و منها الموضوعية المتعلقة بالموضوع بحد ذاته.

I-العوامل الذاتية: تتعلق هذه العوامل بشخص الباحث و عليه اختيار عنوان بحثه مخالف لأي باحث آخر سواء من حيث الطرح أو التحليل أو النتائج،فربما يكون هناك بحثين بنفس العنوان و لكن الاختلاف يكون في طرح الإشكالية و طريقة معالجة الموضوع، و تتنوع الأسباب أو العوامل الذاتية و يمكننا طرحها كالتالي:

1-الرغبة النفسية:

تعتبر أول خطوة يمر بها الباحث و معيار أساسي في اختيار العنوان فهي تحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه، و ينتج عن ذلك المثابرة والصبر والمعاناة والتحمس المعقول والتضحية الكاملة للبحث،فيجب على الباحث أن تكون رغبته حقيقية و صادقة لا مجرد ميل عاطفي للموضوع على اعتبار أن البحث العلمي القانوني يستلزم المثابرة و الجدية و تحمل كل الجهد البدني و العقلي و المادي[1].

فعلى الطالب أن يكون مهيئا نفسيا لدراسة و إنجاز موضوعه و هو ما يعكس تغلبه على كل الصعوبات التي تواجهه خلال فترة بحثه، لكن قد يجبر الباحث في بعض الأحيان على البحث في موضوع معروض عليه من قبل الجامعة أو الأستاذ المشرف ، فهنا تعدم الرغبة النفسية لديه.

2-القدرات الشخصية للباحث:

[1] -عبد القادر الشيخلي،قواعد البحث القانوني،دار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2010،ص11

لا تكفي توفر الرغبة النفسية لدى الباحث في اختيار الموضوع بل لا بد من توفر القدرات الشخصية لديه و المتمثلة في :

أ-القدرات العقلية:

إن القدرات العقلية للباحث تتفاوت من واحد لآخر، فكل باحث لديه قدرات في التحليل و الاستنتاج و التركيب تختلف عن الآخر، و لذا وجب على كل باحث أن يختار الموضوع الملائم لقدراته حتى يصل إلى إنجاز بحثه بالصورة المطلوبة.

ب-القدرات الجسمية:

و نقصد بها الصحة الجسدية للباحث و الذي عليه أ يختار موضوع يلائم صحته من حيث كونه في صحة جيدة أو لديه إعاقة جسدية أو مرض تمنعه من التحرك و البحث على المادة العلمية.

ج-الحالة المادية و الاجتماعية:

يجب على الباحث أن يكون لديه المال الذي يمكنه من التنقل و توفير المادة العلمية في المواضيع التي تتطلب ذلك خاصة في بحوث الماجستير و الدكتوراة التي تستغرق الوقت و تستهلك المال و الوسائل المادية من أجل اقتناء الكتب من مختلف المكتبات الوطنية و الخارجية[1] .

د-إتقان اللغات الأجنبية:

هناك مواضيع تكون فيها المادة العلمية باللغة الأجنبية و منه فالباحث يستوجب عليه الدراية بهذه اللغة، و في حالة عدم تمكنه من ذلك فعليه أن يختار موضوع فيه مراجع و مصادر باللغة العربية، و تفادي المواضيع التي تكون أغلب مادتها العلمية من اللغة الأجنبية[2].

3-التخصص العلمي:

بعد دراسة الطالب للسنة الأولى و الثانية يدرس السنة الثالثة التخصص الذي يرغب فيه سواء القانون العام أو الخاص، و في الماستر تفتح له تخصصات أخرى، و لذا وجب عليه اختيار عنوان بحثه طبقا للتخصص العلمي الذي يدرس فيه.

4 -التخصص المهني:

[1] -شروخ صلاح الدين،المرجع السابق،ص56.

[2] -عبد القادر الشيخلي،المرجع السابق،ص 40

قد يكون الباحث يعمل في مؤسسة ما فيختار عنوان بحثه في تخصص وظيفته فهذا يساعده على انجاز بحثه في صورة علمية صحيحة ،فمكان وظيفته يوفر له كل الإمكانيات التي يحتاجها في ذلك، و هذا ما يساعده بعد ذلك على الترقية في الوظيفة[1].

II-العوامل الموضوعية:

إلى جانب توفر العوامل الذاتية في الباحث أثناء اختياره للعنوان هناك العوامل الموضوعية المرتبطة بالموضوع في حد ذاته و هي:

1-المدة المحددة لإنجاز البحث:

إن المدة الزمنية لانجاز الماستر أو الماجستير أو الدكتوراة مختلفة عن بعضها، و لذا يجب على الطالب عند اختياره لموضوع بحثه أن يراعي هاته المدة، و في الجزائر تم تحديد مدة إنجاز البحوث من خلال المرسوم التنفيذي 254/98 المتعلق بالتكوين في الدكتوراة و ما بعد التدرج المتخصص و التأهيل الجامعي[2].

2-القيمة العلمية للموضوع:

يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وأصلية مفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، مثل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة ،أي يكشف هذا الموضوع عن حقائق علمية جديدة أو يدعم المعلومات السابقة و يوضحها للعامة،فقد يختار الباحث موضوع مستهلك من قبل و لكن يدرسه بطريقة مختلفة عن سابقه و يضيف له لمسة جديدة و يكتسب من خلال هذا قيمة علمية.

3-الدرجة العلمية المتحصل عليها:

تختلف الدرجة العلمية التي يتحصل عليها الطالب من ماستر إلى ماجسيتر إلى دكتوراة ، و لذا وجب اختيار الموضوع بما يناسب هذه الدرجة.

4-توفر المادة العلمية:

---

[1] -عمار عوابدي،مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2002،ص46.

[2] - المرسوم التنفيذي 98/ 254 المؤرخ في 17 أوت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراة و ما بعد التدرج المتخصص و التأهيل الجامعي، و المعدل بالمرسومين 202/10 و 164/11 ،الجريدة الرسمية 1998،العدد 60.

يجب على الباحث أن يختار موضوع تتوفر فيه المادة العلمية من مصادر و مراجع، و هذا لكي يثري موضوعه و يوظف مختلف آراء الفقهاء و الكتاب في موضوعه و طرح الحلول للمشكلة المطروحة، و هناك من يرى بأن كثرة المراجع يقتل البحث،لكن المستقر عليه أن الموضوع الذي تتوفر فيه المادة العلمية يسهل على الباحث تناوله و دراسته من الموضوع الذي تنتقص فيه المراجع[1].

ثانيا:مرحلة جمع المادة العلمية

بعد اختيار عنوان البحث تأتي مرحلة جمع المادة العلمية المتمثلة في المراجع و المصادر المتعلقة بالموضوع و التي يثري بها الباحث موضوعه، و نتناول في هذا الموضع تعريف الوثائق العلمية ثم نبين أنواعها.

1-**تعريف الوثائق العلمية**:

نقصد بها جميع المراجع و المصادر التي تحتوي على المعلومات و الحقائق التي يحتاجها الطالب لإعداد بحثه[2]،فقد تكون مرئية أو مخطوطة أو مسموعة أو مطبوعة أين يتم الرجوع إليها للاستدلال و التحليل.

2-**أنواع الوثائق العلمية:**

تنقسم المادة العلمية إلى مصادر و مراجع

أ-المصادر: وهي المؤلفات التي تحتوي على المعلومات الأصلية، أي أنها المصدر الأول للمعلومة دون وجود وثيقة وسيطة نقلت عنها هذه المعلومات،و أنواع هذه الوثائق تتمثل فيما يلي: 1- كل المواثيق والمعاهدات القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية

2- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية
3- التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة
4- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا
5- الشهادات والمراسلات الرسمية
6- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية
7- الإحصائيات الرسمية

[1] -عبد القادر الشيخلي،المرجع السابق،ص13

[2] -عمار عوابدي،المرجع السابق،ص 55

ب-المراجع: وهي المراجع العلمية التي تستمد قوتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة، أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث، أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، وهي التي يجوز أن نطلق عليها لفظ "المراجع" ومن أمثلتها:

1-الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل كتب القانون الدولي والعلاقات الدولية، القانون الإداري، الدستوري، العلوم السياسية....
2-الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، و نشرية وزارة العدل والدوريات المتخصصة.
3-الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، ومجموع البحوث والدراسات العلمية و الجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية .
4-الجرائد اليومية أو الأسبوعية.....

3-كيفية اختيار المصادر والمراجع :

حتى يتمكن الباحث من انجاز بحثه لابد من اتباع خطوات في جمعه للمادة العلمية التي تحوي المعلومات المتعلقة بموضوعه و هذا عن طريق:

أ- قراءة ما نشر عن موضوع البحث بمختلف دوائر البحث العالمية حتى يأخذ الباحث فكرة ولو بسيطة عن موضوع بحثه، وما هي أهم المصادر والمراجع التي تناولت موضوعه.

ب-عندما يقرأ الباحث كتابا يأخذ من خلال الحواشي وكذا قائمة المصادر والمراجع الموجودة في فهرس المصادر والمراجع عناوين أهم المؤلفات في موضوع بحثه.

ج-يجب على الباحث الاهتمام بالكتب الحديثة أكثر لأنها تحتوي على أهم الأفكار التي توصل إليها البحوث السابقة، وحتى يتجنب الحشو وتكرار ما تم بحثه سابقا.

د-ينبغي على الباحث أيضا إعطاء أهمية خاصة للمقالات العلمية الموجودة في ثنايا المجلات العلمية، لا سيما أنه تم تيسير العملية بجمع المجلات العلمية المختلفة في الأرضية الوطنية للمجلات والدوريات ASJP والتي يمكن البحث فيها عن كل المقالات التي تناولت موضوع بحثه بسهولة واستخراجها جميعا، خصوصا أن المقالات مهمة في كونها تناقش نقاطا وجزئيات دقيقة في موضوع البحث، فتعمق نظرة الباحث على أدق الجزئيات والإشكالات المطروحة في بحثه، وتساهم في تحكمه أكثر في موضوعه.

ه-مراجعة المكتبات العامة ومكتبات الكليات والمعاهد والمراكز الثقافية وغيرها للاطلاع على فهارسها، وبالتالي اختيار أهم المراجع الموجودة بها والتي لها علاقة بموضوع البحث.

و-البحث عن الإحصاءات الدورية والمطبوعات الصادرة عن الهيئات الرسمية بشكل دوري مفعل، وكذا القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا لأن لها أهمية بالغة في إدراك التكييف القضائي واجتهاد القضاة في النصوص القانونية، لا سيما في تفسير المواد القانونية أو الاجتهاد في المسائل التي لم يتناولها القانون.

ي- الولوج للانترنت الذي أصبح يمثل أهم مصدر للمعلومة في عصرنا الحديث، لا سيما من خلال المواقع الموثوقة وهي الهيئات الرسمية التي أصبحت لها بالضرورة مواقع الكترونية خاصة بها، وكذلك المكتبات الالكترونية التي أصبحت تزود الباحثين بمختلف الوثائق والمصادر والمراجع، سواء مجانا أو الشراء من المتجر الالكترونية.

وكذلك يمكن الاستفادة من المواقع الالكترونية بالتواصل مع الباحثين المختصين من شتى الدول والنقاش معهم والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم، وهذا أمر مهم جدا.
أيضا الاستفادة من النصوص التشريعية لشتى الدول من خلال الحصول على النصوص من مواقع الوزارات الرسمية لأي دولة، وهذا يساعد الباحثين في الدراسات المقارنة، وبالتالي الاستفادة من التجارب التشريعية لمختلف الدول.

ثالثا:مرحلة القراءة و التفكير و تخزين المعلومات

مرحلة القراءة والتفكير هي عملية الاطلاع على كافة الحقائق والمعلومات، التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة وتأملها وتحليلها، حتى يتولد في ذهن الباحث نظام التحليل للموضوع، مما تجعله قادرا على الاستنتاج والمقارنة والنقد[1]؛ أي تجعله متحكما في كل جزئيات وثنايا الموضوع محل الدراسة،فبعد عملية القراءة و التفكير تأتي مرحلة تخزين المعلومات و هو ما سيتم شرحه بالتفصيل كالآتي:

1-مرحلة القراءة :

تمكن القراءة بمختلف أنواعها الباحث من السيطرة الكاملة على جزئيات موضوع بحثه، وتحكمه في كل تفاصيله وجزئياته، لهذا فإن مرحلة القراءة مرحلة جد هامة من مراحل إعداد البحث العلمي لأنها مصدر المعلومات للباحث والتي ستنعكس في بحثه، كما أنه يعتمد عليها في الحصول على المادة العلمية المباشرة أو غير المباشرة بشرط توثيقها حفاظا على الأمانة العلمية.

أ-أهداف القراءة:

- تفيد القراءة الباحث في التعمق في التخصص وفهم الموضوع, والسيطرة على كل جوانبه.
- اكتساب نظام التحليل قوي ومتخصص،- أي اكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق تؤدي في الأخير إلى التحليل.
-اكتساب الأسلوب العلمي القوي و اكتساب الثروة اللغوية القانونية والمتخصصة
- القدرة على إعداد خطة الموضوع.
- الشجاعة الأدبية لدى الباحث

ب-شروط القراءة:

حتى تتحقق أهداف القراءة المرجوة فإنه لا يجب أن تكون كقراءة المجلات أو الجرائد، أو كتب التسلية أو التجارية منها، ولكن يجب توفر عدد من الشروط والضوابط حتى نستفيد من هذه المرحلة بشكل مناسب، وتصبه لها نتائج فعالة:
1- أن تكون واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، وأن تكون مركزة.

[1] -سيف الاسلام سعد عمر،المرجع السابق،ص 58

2-أن تكون القراءة للمراجع والمصادر الأحدث ثم بعد ذلك ننتقل إلى الأقدم فالأقدم،تقييم الوثائق والمصادر بأن تكون القراءة نقدية لما يتم قراءته، والاكتفاء بنقل المعلومات التي تدخل فقط في صميم الموضوع، والاستغناء عن الحشو والكلام المكرر.
3- أن تتم القراءة في أوقات الاستيعاب والراحة النفسية، كفترات بعد الاستيقاظ من النوم حيث يكون الذهن صاف ومتقبل لاكتساب المعلومات الجديدة
4- يجب أن تكون مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية
5- يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.
6- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.
7- اختيار الأماكن الصحية والمريحة، كالمكتبات العامة التي توفر شروط الراحة والهدوء اللازمين للقراءة.
8- أن لا تكون القراءة متواصلة ومضغوطة بكم هائل من المعلومات الجديدة فيكون ثقل في استيعابها، لذا لا بد من ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة.
9- الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية

ج-أنواع القراءة:

1- القراءة السريعة أو الخاطفة الكاشفة:

و نقصد بها القراءة التي تتحقق عن طريق الاطلاع عن الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة، كما تشمل الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعنوانين المصادر والمراجع.

كما تستهدف تدعيم قائمة المصادر والمراجع المجمعة بوثائق جديدة، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة، وتكشف القيم والجديد والمتخصص والخاص من الوثائق والعام.

نلجأ إلى هذا النوع من القراءة في مرحلة جمع المادة العلمية التي لا تتطلب الغوص في جزئيات الموضوع، وإنما الاطلاع العام على المصادر والمراجع لمعرفة من منها نحتاجه في بحثنا إن كانت فيه معلومات متعلقة بصميم بحثنا وبالتالي نحتفظ به، أم لا علاقة له بموضوع بحثنا وبالتالي لا نسجله ضمن قائمة المصادر والمراجع ونستغني عنه.

2-القراءة العادية:

تتركز هذه القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة، وهي مواضيع لها صلة بموضوع البحث، يقوم بها الباحث بهدوء وتركيز، والهدف هو تقييم قيمة المعلومات الواردة بهذه المصادر والمراجع وفلترتها، بالاستغناء عن الحشو الموجود فيها والكلام الذي لا يدخل في صميم بحثنا، أو المعلومات والتعاريف المكررة الواردة في أكثر من مصدر أو مرجع وبالتالي نقوم بعملية تصفية حقيقية عميقة للمعلومات الواردة في هذه المصادر والمراجع المختلفة والمتنوعة المطبوعة والالكترونية والمخطوطة للاحتفاظ فقط بالمعلومات التي تدخل في صميم البحث،و بعد ذلك نقوم بتخزين هذه المعلومات في شكل نظام البطاقات أو الملفات المعدة لذلك.

إن القراءة الناقدة المتفحصة هي المطلوبة من الباحث وليس التقبل الأعمى لكل المعلومات وأخذها على أنها مسلمات يقينية لا نقاش فيها، فيطرح الباحث بعد نهاية كل فقرة أسئلة حول ما

ورد فيها من أفكار ومدى صحتها وأمانتها العلمية، وكذا تقييم هذه المعلومات الواردة فيها ومكانتها في التعبير عن المعنى العام، والدقة في استعمال هذه المصطلحات.

3- القراءة العميقة والمركزة:

وهذا النوع من القراءة يقتصر على المعلومات النهائية التي تم جمعها في شكل بطاقات أو ملفات وهي التي تدخل في صميم البحث، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة والتأمل، وتتطلب صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات، لأن المعلومات التي تحتويها تكون الانطلاقة في الكتابة لبحثنا.

وتختلف أهداف القراءة المركزة عنها في القراءة العادية، حيث يعنى الباحث في التعرف على إطار المشكلة ذاتها، والآراء الفكرية التي تناولتها، والفروض التي تبناها الباحثون، والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة دراسته، من حيث المعلومات التي يحتاجها.

كما أن هناك تقسيم ثاني للقراءة ألا وهي:

-القراءة الأفقية: و نعني بها أن يقوم الباحث بقراءة موضوعه و البحث عنه في جميع المراجع و المصادر التي جمعها.

-القراءة العمودية: و هي أن يقوم الباحث بقراءة جزء من بحثه المرجع الأول ثم الثاني ثم الثالث و هكذا...

كما ان هناك ضوابط أساسية يجب على الباحث اتباعها عند القراءة و هذا لكي تنجح منها:

-أن يختار الباحث الوقت المناسب للقراءة مثلا في الصباح الباكر.

-أن يبدأ بقراءة الكتب الحديثة أولا ثم التي تليها.

-أن تكون القراءة شاملة لكافة المراجع و المصادر ليأخذ الفكرة العامة عن المادة العلمية.

-ألا يطيل في قراءة الجزء الذي ليس له صلة بموضوعه.

-ألا يقرأ و هو في حالة تعب.

2-مرحلة تخزين المعلومات:

تتمحور مرحلة جمع وتخزين المعلومات حول عملية استنباط وانتقاء المعلومات والحقائق والأفكار المتعلقة بموضوع البحث من شتى أنواع الوثائق والمصادر والمراجع المتصلة بالموضوع، وذلك وفقا لطرق وإجراءات تقنية ومنهجية دقيقة ومنظمة، تمهيدا لعملية كتابة وصياغة البحث وإخراجه النهائي [1]،وعملية جمع وتخزين المعلومات هي عملية حيوية ومصيرية

[1] -عبد القادر الشيخلي،المرجع السابق،ص28.

في إعداد البحث العلمي، حيث أنها تجسد مسألة سيطرة الباحث على موضوع البحث، حيث يجب على الباحث أن يستخلص ويلتقط كل المعلومات والمعارف والحقائق المتصلة بالموضوع المتناثرة في وثائق ومصادر ومراجع متنوعة وعديدة ومتفرقة، ويحصرها كلها بإيجاز مركز ومقيد ومرتب في أوراق أو بطاقات أو ملفات منتظمة، حتى يمكنه استغلالها برشد وبفاعلية في تحرير وصياغة البحث فيما بعد.

إن الباحث الذي يجمع العديد من الوثائق المختلفة، ويطلع بالقراءة على لأفكار والحقائق والمعلومات الكثيرة يحتاج إلى عملية استخلاص وجمع وتخزين هذه الذخيرة والثروة من المعلومات والحقائق والأفكار بطريقة منظمة ودقيقة لإخضاعها للتحليل والتركيب والاستنتاج وذلك أثناء مرحلة التحرير والصياغة.

ولتوضيح مرحلة جمع وتخزين المعلومات، يجب بيان أساليب تخزين المعلومات، وبيان بعض القواعد والإرشادات لكيفية جمع المعلومات وحصرها وتسجيلها في وسائل خزن المعلومات وذلك على النحو التالي:
وهناك أسلوبان أساسيان لجمع وتخزين المعلومات المحصلة من مرحلتي جمع الوثائق والقراءة والتفكير، وهما أسلوب البطاقات وأسلوب الملفات، كما أسلوب ثانوي وتكميلي دور استخدامه محدود جدا وهو أسلوب التصوير.

1-أسلوب البطاقات:

يتم عن طريق إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم، قد تكون هذه البطاقات معدة مسبقا ويتم الحصول عليها من المكتبات والقرطاسيات أو يعدها الباحث بنفسه من ورق جيد.
ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصنيفها وترتيبها طبقا لأجزاء وأقسام وعناوين خطة تقسيم وتبويب موضوع البحث، ويشترط في البطاقات أن تكون متساوية الحجم، وتكون مجهزة للتسجيل والكتابة فيها على وجه واحد فقط ووضع مجموعات البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف أو صندوق خاص.
و يجب أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات والأفكار والحقائق، مثل اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ودار الإصدار والنشر، ورقم الطبعة وتاريخها ورقم الصفحة.
و يجب أن يكتب في البطاقة بخط واضح، وتترك فراغات لاحتمالات تسجيل أفكاره مستجدة حول الموضوع

ويتصف أسلوب البطاقات بالدقة والتعقيدية والصعوبة في استعماله، بالقياس إلى أسلوب الملفات، ولكن عملية المفاضلة في اختيار أي الأسلوبين يجب اعتماده ترجع إلى اعتبارات وعوامل نفسية لدى الباحث.

2-أسلوب الملفات:

أسلوب الملفات يتكون من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، فيقدم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات وفقا لأجزاء وأقسام خطة تقسيم وتبويب الموضوع المعتمدة (أقسام

وأبواب وفصول وفروع ومباحث ومطالب وأولا وثانيا، و أ و ب)، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو احتمالات التغيير والتعديل.

ويمتاز أسلوب الملفات بعدة مزايا بالقياس إلى أسلوب البطاقات أهمها:

1-السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

2-ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للفقد.

3-المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.

4- سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه وتخزينه من المعلومات والحقائق والأفكار.

هذان هما الأسلوبان الأساسيان لجمع وتخزين المعلومات من الوثائق والمصادر والمراجع، ويوجد إلى جانبهما أسلوب التصوير كأسلوب استثنائي جدا، حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تحتوي على معلومات قيمة وهامة، ولكنها مكتوبة بصورة مختصرة ومركزة جدا

3-أسلوب التخزين عن طريق الكمبيوتر:

تعتبر من أسهل الطرق في تخزين المعلومات إن استعملت باتباع التقنيات المتعلقة بالحاسوب،حيث تحمل المعلومات في الجهاز الآلي في ملف أو ملفات وورد أو أكسيل أو صورة أو أي نموذج مختار،مع كتابة المعلومات الكاملة عن مصدر هذه المعلومات،كما يمكن تحميل المقالات و الكتب و الإحصائيات و الجرائد الرسمية و مختلف الوثائق الأخرى من الأنترنت و تخزينها.

رابعا:مرحلة تقسيم الموضوع

بعد عملية القراءة و جمع و تخزين المعلومات تأتي مرحلة تقسيم الموضوع وتبويبه و توزيع مادة البحث العلمية على العناصر التي يتكون منها، أي أنه القالب الذي تفرغ ضمنه المعلومات، وبالتالي فما هو إلا وسيلة لعرض المعلومات بشكل منظم تمكن الباحث من إعادة تجميع المعلومات المتنوعة والمختلفة

1-تعريف خطة البحث:

و نقصد بها رسم الخطوط التي سوف يسير عليها الباحث و يتبعها في تحرير الموضوع و عرض أفكاره للوصول إلى الأهداف التي سطرها في بداية بحثه، و يكون هذا على شكل هندسي، أو هي واجهة البناء الفكري للموضوع محل الدراسة بحيث تبرز من خلالها أهميته و تسهل بلوغ النتيجة المتوخاة منه[1]، بحيث يحدد الإشكالية الرئيسية لبحثه وهي الفكرة العامة ، ويقوم بإعطائها عنوان مناسب، ويقوم بتقسيم هذه الفكرة العامة عموديا وفق تقسيم ثنائي إلى أهم فكرتين ويعطي لهما عنوانا مناسبا أيضا، ثم تقسيم الفكرتين إلى عدة أفكار ويضع مخططا وهيكلا عاما للبحث وهو تقسيم أولي فقط كتصور قابل للتعديل والتغيير مع التعمق أكثر في البحث، يدور كل جزء منها حول فكرة محورية واحدة بحيث تغطي الأجزاء متجمعة موضوع البحث بكامله.

[1] -علي مراح،المرجع السابق، ص 67

كما على الباحث أن ينتبه إلى الحرص على تقسيم كل فكرة بطريقة ثنائية، وهو الأصل في منهجية البحث العلمي، والالتزام بها في كل مراحل بحثه، والاضطرار إلى تقسيمها إلى أكثر من ذلك لا سيما في التقسيمات الكبرى للبحث يعكس عدم تحكمه في البحث؛ وأنه لم يستغل مرحلة القراءة بالشكل المطلوب.

2-شروط إعداد خطة البحث:

إن تقسيم البحث وتفتيه إلى أفكار جزئية لا يكون اعتباطيا وإنما وفق معايير وقواعد، ويكون من الكل إلى الجزء، ومن العام إلى الخاص، وأسس ومعايير التقسيم الموضوعي والمنهجي والمنطقي قد تكون المفهوم والأحكام، وقد تكون النظري والتطبيقي، وقد تكون نظم الدراسة المقارنة، وقد المراحل التاريخية المتعاقبة والمتواترة، وقد تكون ترتيب مصادر النظام القانوني والإداري للشيء أو الفكرة أو الظاهرة القانونية، الفقه، القضاء، التشريع، -التأسيس والدستوري والقانون العادي بكافة فروعه، ثم التشريع التنظيمي(اللوائح الإدارية...)، وقد تكون أسس ومعايير التقسيم والتبويب الكل والجزء، والأصل والفرع، والعام والخاص، والأسبق والسابق والحاضر واللاحق من الأشياء والأمور والظواهر القانونية والإدارية محل الدراسة والبحث العلمي، فهذه بعض الأمثلة فقط عن الأسس والمعايير الموضوعية والمنطقية والمنهجية لتقسيم وتبويب موضوع البحث العلمي التي يكتشفها عقل وفكر الباحث العلمي بفعل فهمه العميق والواسع لموضوع البحث العلمي نتيجة مرحلة القراءة والتفكير والتأمل، حيث تتولد لديه عبقرية التمييز والفصل بين الفكرة الرئيسية والأساسية لموضوع البحث العلمي، والأجزاء والفروع والعناصر الفرعية والجزئية والخاصة والتفصيلية.

و لكتابة الخطة وجب مراعاة ما يلي:

-لا بد على الباحث قبل وضع الخطة أن يقوم بالقراءة المستفيضة للمادة العلمية ،لاكتساب الأفكار.

-أن يراعي في التقسيم الإشكالية المطروحة سواء الإشكالية الرئيسية أو الإشكاليات الفرعية، ويكون تقسيم الموضوع إجابة عن هذه الإشكاليات بالترتيب، ولا يمكن أن نضع التقسيم غير متناسق أو متناسب مع الإشكاليات التي وضعتها في مقدمة البحث.

-أن تشمل الخطة كافة محاور الموضوع و عناصره بحيث تغطي كامل القضايا المتعلقة بالموضوع[1].

-التقيد بالأسلوب العلمي في انتقاء العبارات و تجنب التكرار.

-تجنب تكرار العناوين في الخطة الموجودة في مختلف المراجع، و إعادة كتابتها بأسلوب الباحث لتبيان جهده الشخصي.

-اعتماد التسلسل المنطقي في استعمال الأفكار و المفردات فمثلا البدء بالتطور التاريخي ثم التعريف ثم الخصائص و هكذا.

-اعتماد الخطة الثنائية فتقسيم وتبويب موضوع البحث العلمي يجب أن يقوم ويستند إلى أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية ومنهجية دقيقة وواضحة، ثم إعطاء كل فكرة أو موضوع أساسي أو ثانوي أصلي أو فرعي، عام أو خاص كلي أو فرعي، عنوانا دالا عليه وموحيا لمحتواه، ثم صبه ووضعه في قالب من قوالب التقسيم والتبويب بالترتيب التـالي:

---

[1] -ماثيو جدير، منهجية البحث،دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث و رسائل الماجستير و الدكتوراة،ترجمة مليكة أبيض،دون دار نشر،دون سنة نشر، ص 45

1-جزأين 2-الجزء إلى بابين3-الباب إلى فصلين

4-الفصل إلى مبحثين5- المبحث إلى مطلبين 6-المطلب إلى فرعين[1]،7-الفرع إلى فقرتين

8-الفقرة إلى أولا وثانيا 9-أولا إلى أ و ب. -10أ إلى أرقام 1و2 2 -1 و1-1 إلى1-11 . وهكذا2-1-1 و1-1-1 إلى1- 1-12

-تجنب كتابة العناوين البعيدة عن إشكالية البحث حتى لا تغير من أهداف الموضوع.

-تجنب كتابة العناوين المركبة باستعمال حرف الواو،مع كتابة عنوان المطلب أو الفرع كتابة كاملة و ليست مقتصرة.

-أن يحوي العنوان الرئيسي مضمون العناوين الفرعية.

-الأخذ في الحسبان الموضوعات والعناصر المستحدثة المتوقعة وغير المتوقعة والمتعلقة بموضوع البحث، لذا لابد من احترام مبدأ مرونة خطة وتقسيم البحث

-عدم الإخلال بالتوازن والتقابل الشكلي والموضوعي لعناصر البحث أفقيا وعموديا، فالفصل الأول يكون متقابلا مع الفصل الثاني مثلا ومساويا له في الحجم، فلا نجد الفصل الأول يحتوي مثلا على أربعين صفحة بينما الفصل الثاني فيه فقط عشرين صفحة، فعدم التوازن هنا مخل للبحث لعدم اهتمامه بمعيار التوازن، ونفس الأمر في المطالب والمباحث وغيرها من العناصر المتقابلة

3-أهمية خطة البحث:

-ترتيب الأفكار ترتيبا منطقيا و متسلسلا.

-تمكن الخطة الباحث من السيطرة على الموضوع بكل جوانبه، و لذا وجب اتباع أسلوب و أساس علمي و ممنهج في ذلك كالترتيب الزمني أو الترتيب من حيث الأهمية[2].

-إظهار قدرات الباحث و شخصيته و مؤهلاته العلمية، و هذا بإبرازه لكافة عناصر الموضوع.

خامسا:مرحلة الكتابة و التحرير

تعتبر من أهم و أصعب مراحل إعداد البحث العلمي بحيث يقوم الباحث هنا بتحرير البحث و إخراجه في شكله النهائي،فهي عملية نقل البحث من فكر الباحث إلى العامة من أجل قرائته و نقده و تأكيد مضمونه، و إعطاء حل للمشكل المطروح، و هذا بعد اتباعه لأسلوب علمي ممنهج و بروز شخصية الباحث.

---

[1] علي مراح،المرجع السابق،ص 71

[2] -نصر سلمان،سعاد سطحي،منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية و الإسلامية،الطبعة الأولى،دار ابن خزم،بيروت،2011 ص 55

تشمل عملية الكتابة و التحرير جملة من الدعائم التي يجب مراعاتها و احترامها من طرف الباحث، و أيضا جملة من القواعد و الشروط المنهجية منذ كتابة المقدمة إلى آخر كلمة في البحث، و منه سوف نتناول في هذا الموضع مقومات و أهداف الكتابة و التحرير ثم أجزاء البحث العلمي.

1-مقومات و أهداف البحث العلمي:

تتمثل أهداف و مقومات البحث في:

أ-أهداف كتابة البحث العلمي:

-يهدف الباحث من خلال كتابته إلى عرض أفكاره و آرائه المدعمة بالحجج المنطقية و العلمية و المتسلسلة حسب الأفكار، و منه تظهر لنا شخصيته و إبداعه.

-إعلام القارئين بنتائج البحث من خلال التدرج و التسلسل المنطقي في طرح الأفكار باتباع المنهجية العلمية.

ب-مقومات كتابة البحث العلمي:

لكي ينجح الباحث في كتابة البحث يجب توفر ما يلي:

-تحديد منهج الدراسة:بحيث أن لكل بحث منهج مناسب له و هذا حسب نوع الموضوع الذي تم اختياره في بداية العمل،فاختيار المنهج يؤثر على النتائج المحققة من كتابة البحث، و من بين المناهج:المنهج الوصفي،المقارن،التحليلي،الجدلي....

-اتباع أسلوب علمي: و نقصد به الطريقة التي يستعملها الباحث لتوصيل المعلومات و الأفكار للقارئ،فلكل باحث أسلوب إقناع و عليه استعمال المصطلحات القانونية و يكون ملم بالقانون و هذا بواسطة الإكثار من القراءة الواسعة و الدقيقة بدل اعتماده على الثقافة العامة[1].

و يتميز أسلوب كتابة البحث العلمي مايلي:

1-سلامة اللغة المستعملة و البساطة و هذا بتجنب الأخطاء اللغوية و النحوية و الإملائية.

2-تجنب النقل الحرفي للمعلومات و الإكثار من الاقتباس فهو يعدم شخصية الباحث.

3-تجنب كتابة العبارات الطويلة و الالتزام بالدقة و الوضوح و الابتعاد عن التكرار و المبالغة

4-التقيد بخطة البحث لضمان توفر التسلسل في طرح الأفكار.

[1] -عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني،أصول إعداد البحوث و الرسائل الجامعية،الطبعة الأولى،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، ص253.

5-قراءة البحث عدة مرات لاكتشاف الأخطاء

6-تجنب النقد غير البناء للآخرين و كلمات المدح و الشكر للذات.

-احترام قواعد الاقتباس و التوثيق و الحفاظ على الأمانة العلمية:

تشمل كل البحوث العلمية على معلومات مستمدة من المصادر و المراجع و هو ما نسميها الاقتباس، و الذي هو نوعين من الاقتباس المباشر و الاقتباس غير المباشر.

1-أنواع الاقتباس :

أ-الاقتباس المباشر أو الحرفي:

و هو نقل الباحث لمعلومة من المصدر أو المرجع نقلا حرفيا كنقل تعريف أو مقولة، و هذا لأهميته في بحثه أو الحاجة لاظهاره في شكله الأصلي، و يكون هذا في الحالات التالية:الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة،النصوص القانونية،التعريفات العلمية،آراء الفقهاء في حالة أهميتها بالنسبة للموضوع،و في حالة الخشية من التحريف بالنقصان و الزيادة، و في حالة وجود آراء مخالفة حول شيء ما فيجب هنا النقل الحرفي.

يوضع النص المقتبس بين مزدوجتين في حالة قصر الأسطر، و في حالة كون الفقرة طويلة يكتب بخط صغير، لنميز بينه و بين باقي الكتابة.

ب-الاقتباس غير المباشر:

يقوم الباحث بأخذ الفكرة ثم يصيغها بأسلوبه الخاص و بمصطلحات مخالفة للأولى و هذا دون تحريف المعنى الأصلي لها.

إن عملية الاقتباس تتطلب التقيد بشروط معينة منها:

-أن يكون الاقتباس من المصدر و المرجع الأصلي فلا يمكن الاقتباس من الاقتباس،فإن تمكن الباحث من الرجوع للمصدر أو المرجع الأصلي تكون معلوماته دقيقة و صحيحة، مع الإشارة إليه في الهامش للأمانة العلمية.

-تجنب الاقتباس من مصدر أو مرجع واحد أو اثنين خاصة في حالة توفر المادة العلمية.

-أن يقتصر الباحث في اقتباساته قدر المستطاع، و أن تكون موضوعية أي الأخذ بكل الآراء دون التحيز في الاقتباس للجزء الموالي لرأي الباحث.

-عدم اعتبار و التسليم بأن المعلومات المقتبسة هي المعلومات الحقيقية و غير قابلة للنقد و المناقشة.

2-قواعد التهميش و الإسناد:

يثبت حق المؤلفين في البحوث العلمية من خلال توثيق المعلومات و الأفكار و إسنادها و نسبها إليهم في حالة الاقتباس بنوعيه،و أيضا بواسطتها تتحقق الأمانة العلمية، كما أن الباحث قد يدرج بعض المعلومات في المتن و البعض الآخر في الهامش في حالة شرح كلمة أو زيادة معلومات ، كما يستخدم الهامش للإحالة الداخلية للتنبيه لنقطة سابقة أو لاحقة في البحث أو الإحالة الخارجية لمراجع و مصادر أخرى مرتبطة بالفكرة محل الدراسة.

يكون التهميش باستخدام أرقام في آخر الاقتباس و الذي يكون مستقلا لكل صفحة أو استعمال التسلسل في الترقيم بين الصفحات، و تختلف طريقة التوثيق من مصدر إلى مرجع كالتالي:

أ-طريقة توثيق الكتب:

-اسم المؤلف و لقبه:في حالة الاسم الثلاثي يكتب كماهو،و في حالة تعدد الكتاب لأكثر من ثلاثة نكتب الاسم الأول ثم نلحق كلمة و آخرون.

-عنوان الكتاب:نكتب العنوان الرئيسي ثم الفرعي إن وجد و يكون بين قوسين أو مطتين.

-الجزء: في حالة وجود أجزاء للكتاب.

-الترجمة:نكتب اسم و لقب المترجم في حالة كون الكتاب مترجما.

-الطبعة:قد تكون الطبعة الأولى أو الثانية

-دار النشر:يجب كتابة دار النشر و في حالة عدم وجودها نكتب دون دار نشر

-بلد و سنة النشر: و هو المكان الذي توجد به دار النشر مع ذكر تاريخ النشر، و إن لم توجد نكتب دون مكان نشر أو دون سنة نشر

-الصفحة: و هو رقم الصفحة التي تم الاقتباس منها، و يكون الفصل بين المعلومات السابقة بفاصلة.

و في حالة استعمال المرجع مرتين متتاليتين في نفس الصحة نكتب المرجع نفسه و المرجع باللغة الأجنبية نكتب Ibid، و إذا كان في صفحتين نكتب اسم و لقب الكاتب ثم فاصلة ثم المرجع السابق ثم نكتب الصفحة و رقمها، و نفس الشيء في حالة كون المرجع بلغة أجنبية بـتكذ ثـيحب Op.cit

ب-توثيق المقالات:

نبدأ باسم و لقب صاحب المقال ثم عنوان المقال بين مزدوجتين" "،ثم اسم المجلة،عددها،اسم الهيئة التي تصدرها،بلد النشر،سنة النشر،الصفحة، و نطبق نفس ماقيل سابقا في حالة تكرار استخدام هذا المقال لمرات عديدة.

ج-توثيق المذكرات و الرسائل الجامعية:

نكتب لقب و اسم الباحث،عنوان المذكرة أو الأطروحة(ماستر-ماجستير-دكتوراة)اسم الكلية و الجامعة،تاريخ المناقشة،الصفحة.

د-النصوص القانونية:

المادة ثم طبيعة النص القانوني(الدستور-القانون-المرسوم-الأمر-القرار....)رقمه، و نكتب المتعلق بـ... ثم الوثيقة التي احتوت النص كالجريدة الرسمية، العدد،التاريخ،الصفحة

ه-الأحكام و القرارات القضائية:

رقم الحكم أو القرار،تاريخ صدوره،الجهة التي أصدرته(المحكمة العليا،مجلس الدولة....)المجلة القضائية المنشور فيها أو الدورية،العدد، تاريخ نشره،الصفحة.

و-المحاضرات:

نكتب اسم و لقب الأستاذ ثم عنوان المحاضرة،ثم لمن وجهت هذه المحاضرة،الكلية،الجامعة،السنة،الصفحة.

ي-الوثائق الإلكترونية:

اسم و لقب المؤلف،العنوان، تاريخ النشر،الموقع،تاريخ و ساعة الاطلاع عليه.

3-كتابة قائمة المصادر و المراجع:

تتضمن قائمة المصادر و المراجع كل المادة العلمية التي تم استعمالها لكتابة و تحرير البحث العلمي، و من خلال قراءة هذه القائمة يتبين لنا قيمة البحث في حالة استعمال المصادر و المراجع الحديثة و المنقحة و المتنوعة.

يتم ترتيب قائمة المصادر و المراجع عن طريق البدء بالمصادر ثم المراجع.

أ-المصادر:

يقوم الباحث بإدراج القوانين الدولية أولا في حالة استعمالها كالمعاهدات و الاتفاقيات و القوانين الأجنبية،ثم يكتب القواميس و المعاجم و القوانين الداخلية حيث نبدأ بالدستور ثم القانون العضوي ثم.....، و في حالة وجود عدة قوانين نرتبها ترتيبا زمنيا من القديم للحديث.

ب-المراجع:

نبدأ بالمراجع باللغة العربية ثم باللغة الأجنبية، و نتبع الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين، بداية بالكتب ثم المقالات ثم أطروحة الدكتوراة ثم الماجستير ثم الماستر ثم الملتقيات ثم المحاضرات

5-الأمانة العلمية:

تعتبر الأمانة العلمية من أبرز خصال الباحث ، والتي بها يثق الناس بما يقدمه من علم ويعكس مدى تمسكه به ومثابرته، إذ تمثل عنوان شرف له، ليس هذا وحسب بل الشعار الذي يعلنه في كل خطوات بحثه ، فالأمانة العلمية أن لا يقوم الباحث بنقل ما قاله الآخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه، وعدم الأمانة أن يقوم شخص بنقل تعب ومجهود الآخرين دون الإشارة لهم فالواجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي في كل مراحل البحث العلمي، وتتنوع أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية من خلال عملية السرقات العلمية[1]

و لهذا أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرار رقم 1082بتاريخ 27ديسمبر 2020الذي يحدد القواعد المتعلقة بالسرقات العلمية ومكافحتها ، و هذا لتفادي ظاهرة السرقات العلمية التي تنعكس سلبا على جودة وتطوير البحث العلمي في الوسط الجامعي، و لذا سنتطرق في هذا الموضع إلى شرح أهم ما جاء به هذا القرار من تحديده لأشكال السرقات العلمية و التدابير الوقائية منها.

أ-تعريف السرقة العلمية:

السرقة العلمية يتم فيها نقل أو استغلال غير قانوني وانتهاك إنتاج فكري علمي دون نسبته إلى صاحبه خاصة في مجال البحوث القانونية،و تعتبر سرقة علمية بمفهوم القرار رقم **1082**المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها في المادة الثالثة منه :"كل عمل يقوم به **الطالب** أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".

[1] -يحياوي فاطمة ، الأمانة العلمية مبدأ أخلاقي لتحقيق جودة البحث العلمي ، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد ، 3العدد ، 1سنة ، 2020ص. 77

ب-أشكال السرقة العلمية:

تأخذ السرقة العلمية عدة أشكال والتطرق إلى هذا الموضوع يدفعنا بالحديث عن الباحثين المقبلين على التخرج فقط حسب فحوى القرار الوزاري **1082**دون التطرق إلى الأصناف الأخرى المذكورة فيه وهذا ما حددته **المادة 3**منه في فقرتها الثانية على النحو التالي:

-اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين

-اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

-نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.

-استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

-الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.....إلخ

ج-أسباب إنتشار ظاهرة السرقات العلمية:

لقد باتت السرقة الفكرية والأدبية متفشية في بعض الأوساط الجامعية، وبين الحين والآخر نسمع أو نشاهد تقارير تكشف وتفضح هذه الممارسة، غير أن الكلام عنها وكشفها ليس برادع لها، ولعل الأسباب عديدة ومتظافرة ومنها[1] :

-العجز والتكاسل العلمي والتقاعس في إنجاز أبحاث تروي عطش الباحثين وتجيب عن تساؤلاتهم البحثية في مختلف التخصصات.

-حب التنافس في كثرة المؤلفات وكثرة النشر للمقالات الشبيهة بالعلمية وفي هذا الكثير من التضليل والسطو والتسلق.

-إحساس السارق بأنه لن يكشفه أحد بحكم موقعه ونفوذه أو عدم علمه بتطور تقنيات الكشف عن التحايل والسرقة وهي برمجيات جد متطورة و للأسف الدول الغربية قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

-غياب الأجهزة و البرمجيات الإلكترونية على مستوى المكتبات و منه فالسارق يقتنع بأن سرقته للمعلومات لن تكتشف إلا بعد سنوات.

-القراءة السطحية للمذكرات خاصة الليسانس من قبل بعض المشرفين أو لجنة المناقشة، مما يسهل في عملية السرقة العلمية و عدم كشفها.

د-تدابير الوقاية منها:

[1] -نورة عامر ، السرقة العلمية وميثاق أخلاقيات التعليم العالي ، مجلة الروائز ، العدد ، 1المجلد ، 5السنة ، 2021ص 344

-تدابير التحسيس والتوعية:

إن السرقة العلمية ظاهرة أخلاقية تستدعي التوعية الأخلاقية قبل كل شيء ، ولقد أثبتت التجارب أن لا النصوص القانونية لوحدها ولا التقنيات التكنولوجية لوحدها قادرة على القضاء عليها في البيئة الرقمية، فالبرمجيات الإلكترونية مثلا لا يمكنها البحث في المصادر القديمة التي لم يتم ادراجها على شبكة الأنترنت، كما لا يمكنها البحث في المقالات المحمية بكلمة مرور . لذلك لجأت العديد من الجامعات إلى الحماية الاستباقية أو الوقائية وذلك بالتركيز على تلقين الممارسات الأكاديمية الصحيحة والتوعية الأخلاقية وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية وتعريفهم أكثر بأبجديات البحث العلمي والتزامهم باحترام الأمانة العلمية[1]

وقد نص القرار الوزاري رقم **1082**في مادته **الرابعة 04**على جملة من تدابير التحسيس والتوعية نذكر منها:

-تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية

-تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

-إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

-إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.

-إدراج التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية و التذكير بالإجراءات القانونية في حال تأكيد حالة السرقة العلمية.

- التدابير التقنية:

حسب نص المادة 6من القرار الوزاري رقم **1082**فإنه تلتزم مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث باتخاذ تدابير الرقابة التالية:

-تأسيس على مستوى موقع كل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين يشمل لاسيما، مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية، مشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية .

- تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية الأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرتهم الذاتية ومجالات اهتماماتهم العلمية والبحثية للاستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي

[1] - -زعتر نورالدين ، محاضرات في مقياس المنهجية (السرقة العلمية ، مفهومها ، أشكالها ، مكافحتها) ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، ص 7

-شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الانترنيت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية

-الإجراءات الإدارية والقانونية لمكافحة السرقة العلمية:

إن تدابير مكافحة السرقة العلمية في الجامعة يفضل فيها التدرج والبدأ بالتحسيس والتوعية، فكثير من الطلبة جاهلون بالأساليب الصحيحة في التوثيق والاقتباس، أو لم يعطوا لها اهتماماً كافياً، أو وقعوا فيها نتيجة لتراكمات ثقافة سلبية انتشرت سابقاً، وإن وضع تدابير إدارية جديدة وحازمة، وتوجيه الطلبة منذ البداية إلى تحمل مسؤولياتهم، أمر يساهم كثيرا في القضاء على مشكل السرقة العلمية، وهذا ما ذهبت إليه وزارة التعليم العالي في منشورها الأخير رقم 1082المادة 07حيث نصت على أنه:

"يتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث استشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الادارية المختصة لوحدة التعليم والبحث. يحدد نموذج الالتزام بالنزاهة العلمية طبقا للملحق المرفق بهذا القرار"

إن تدابير الردع القانوني يجب وضعها كخيار إضافي للمكافحة، وهو ما تبنته الكثير من الجامعات في دول عديدة ليقف في وجه انتهاكات الملكية الفكرية والنزاهة الأكاديمية، عن طريق إصدارها لقوانين خاصة بالسرقة العلمية توجه خاصة لأولئك الذين يمعنون في جرائمهم التي تنتهك الأبوة العلمية على الأبحاث والمصنفات العلمية، والتي لا تختلف في جرمها عن السرقات العينية[1] **خامسا:إخراج البحث في شكله النهائي**

بعد قيام الباحث بالمراحل السابقة يكون قد أكمل دراسة موضوعه من الناحية الفعلية، و يبقى له إفراغه في الشكل الرسمي الأكاديمي و ترتيبه على الشكل التالي:

1-مقدمة:

تعتبر باب البحث و فيها توضح الفكرة العامة للدراسة و هي ترقم أبجديا أو عدديا مع بقية صفحات البحث، و تتكون من:

-تمهيد للموضوع ننتقل فيه من الفكرة العامة إلى عنوان الموضوع تدريجيا،فلا يستساغ الدخول مباشرة في صلب الموضوع.

-تحديد زمن و مكان الدراسة في حالة الدراسات المقارنة و الطويلة.

[1] -زعتر نور الدين،المرجع السابق،ص 12.

-ذكر الأهمية العلمية و العملية للموضوع مع أهداف الدراسة ثم ذكر أسباب اختيار الموضوع الذاتية و الموضوعية.

-ذكر الدراسات السابقة إن وجدت مع تحليل كل دراسة من حيث الإشكالية و النتائج المتوصل لها.

- تحديد الإشكالية و الأسئلة الفرعية ثم فرضيات البحث.

-تحديد المنهج المعتمد في الدراسة.

-تبيان هيكلة الخطة.

2-المتن:

و هو شرح و تفصيل الخطة و يجب مراعاة التوازن بين المباحث و الفصول من الناحية الشكلية و من الناحية الموضوعية.

3-الخاتمة:

و هي عبارة عن النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل الموضوع و الاقتراحات ، و يستحسن اختيار الألفاظ الواضحة و الدقيقة و استعمال أسلوب جيد في طرح النتائج،على اعتبار أن الخاتمة هي الجزء الأهم في البحث و فيها يتم الإجابة عن الإشكالية التي طرحت في المقدمة.

4-الملاحق:

و هي عبارة عن وثائق أو قوانين أو إحصائيات أو تقارير يصعب على القارئ إيجادها، و يجب عدم الإكثار منها حتى لا تطغى على البحث ، و عدم المبالغة في طولها، كما يجب وضع لكل ملحق عنوان و الاشارة إلى جهة اقتباسه.

5-قائمة المصادر و المراجع:

سبق التفصيل فيها سابقا.

6-الفهرس أو قائمة المحتويات:

نقصد به وضع لكل عنوان صفحته حتى يسهل الرجوع لكل جزء في البحث دون عناء.